

تقييم أثر القيمة العادلة لعقود الشراكة على منفعة المعلومات المحاسبية

١- اسماء حسنى خميس^١، نبيل نصر الحفناوى^٢، محمد عبدالفتاح العشاوى^٣

١-باحث دراسات عليا – معهد الدراسات والبحوث البيئية

٢-معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة مدينة السادات

٣- كلية التجارة - جامعة المنوفية

الملخص

تناول البحث عرض مجموعة من المفاهيم الخاصة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

(ppp)، هو اختصار لمصطلح public private- partnership، وهو نوع من انواع المشاركة بين القطاعين عن طريق تقديم الخدمة بجودة القطاع الخاص ولكن مسعرة بسعر القطاع العام، وقد تناول ايضا عرض مجموعة من الاصدارات المحاسبية، التي تناولت المشاكل المحاسبية التي تتعرض لها القطاعات المختلفة التي لجأت الي اسلوب المشاركة، وتناول ايضا عرض مفهوم القيمة العادلة وتأثيرها علي منفعة المعلومات المحاسبية وفقا لمعايير التقارير المالية

ABSTRACT

Evaluation of the impact of Fair value contracts on the benefit of accounting information
The research presented a set of concepts for public-private partnership contracts (ppp), is an abbreviation of the term public private-partnership, which is a type of partnership between the two sectors through the provision of service in the quality of the private sector but priced at the public sector, and also dealt with the presentation of a series of accounting versions, which addressed the accounting problems experienced by different sectors Which used the method of participation, and also discussed the presentation of the fair value concept in accordance with the financial reporting standards

مقدمة الدراسة :

أصبحت شراكة القطاع العام والخاص ظاهرة مسيطرة خلال السنوات العشر الاخيرة نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات ، والضغوط المتزايدة علي الميزانيات الحكومية ، بالإضافة الي القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات والوكالات الحكومية ، حيث طبقت شراكة القطاع العام والخاص في مجالات البنية الأساسية والمجالات الأخرى في معظم الدول ومن هذا المنطلق يمكننا تعريف مفهوم الشراكة بين القطاعين علي انها " أحد أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص والتي يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من القطاع العام بنفسه (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧)

تتميز اتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص بتعدد الجهات والمؤسسات المشتركة في اتمامها ، وتنفيذ المشروعات التي تقوم بها شركات القطاع الحكومي، وتبدأ بالجهة الإدارية والمستثمرين من القطاع الخاص، ومقاولي الباطن، والمستفيدين من خدماتها وترتبط بأهداف التقارير المالية وخصائص جودة المعلومات المحاسبية ، ولذلك هناك عدة خصائص وصفية لجودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الملاءمة والموثوقية وامكانية الاعتماد عليها وخصائص ثانوية تتمثل في القابلية للمقارنة والثبات مع وضع قيود علي هذه الخصائص تتمثل في الاهمية النسبية واقتصاديات المعلومات (عقل ، ٢٠١١)

وقد ظهرت المحاسبة في فترة اتسمت باستقرار الظروف الاقتصادية السائدة وبالتالي في هذه الفترة يوجد ثبات نسبي في الاسعار ، لذلك ظلت المحاسبة معتمدة علي مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للاعتراف والقياس بسبب ثبات الاسعار نسبيا ، ونظرا لتغير الظروف الاقتصادية وما نتج عنه تغير في الاسعار وارتفاعها بشكل ملحوظ نتيجة

التغير في اسعار الصرف اصبحت المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للتكلفة التاريخية غير ملائمة لعملية اتخاذ القرار ونتيجة للقصور الذي صاحب اسلوب التكلفة التاريخية ظهر من يطالب باستخدام اسلوب القيمة العادلة

ظهرت القيمة العادلة لمعالجة الثغرات الناتجة عن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها ، لذا أصبحت المنشآت مطالبة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية بافصاح اكثر تفصيلا عن عناصر وينود القوائم المالية التي يتم قياسها علي اساس القيمة العادلة لذا اصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين معيار مراجعة دولي رقم (٥٤٥)، لتقديم ارشادات للمراجعين عند مراجعة القياس والافصاح علي أساس القيمة العادلة (عثمان، ٢٠١٦)

في ضوء خطة التنمية والاصلاح الاقتصادي واستراتيجية تشجيع الاستثمار للقطاع الخاص في القطاعات المختلفة ، ظهر توجه جديد في التنمية الاقتصادية وهو الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، الذي ظهر بقوة في الآونة الاخيرة والذي يعد بمثابة "علاقة تعاقدية طويلة الأجل بين الجهات الادارية بالدولة والقطاع الخاص تهدف الي قيام القطاع الخاص بتقديم الخدمات أو المشروعات التي كانت الدولة ستقوم بتنفيذها علي ان تسدد الدولة للقطاع الخاص مقابل اتاحة الخدمة علي مدار حياة المشروع ويؤول المشروع في النهاية الي الدولة مما يترتب علي زيادة في الاصول المملوكة للدولة " (دليل الهيئة ، ٢٠٠٩)

مشكلة الدراسة :

هناك ابعاد للمشكلة البحثية وتتمثل في عقود الشراكة ، القيمة العادلة للأصول المقدمة من الجهة الادارية المتعاقدة مع شركة القطاع الخاص الفائزة بالعبء ، منفعة المعلومات المحاسبية وتأثيرها علي قرارات المستثمرين من حيث القياس العادل للقيمة العادلة التي تعتبر من المقاييس التي تساهم في زيادة درجة ملائمة المعلومات التي تعتمد علي القيمة العادلة لمستخدمي التقارير المالية المنشورة ، لذلك يعتبر استخدام القيمة العادلة لجودة المعلومات المحاسبية اكثر واقعية وملائمة للأرباح ، والتدفقات النقدية المستقبلية وينتج عنه نوع من الشفافية والثقة لدي مستخدمي التقارير المالية

لذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية في تساؤل محوري وهو كالاتي:ماهو أثر القيمة العادلة لعقود الشراكة على منفعة المعلومات المحاسبية ؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية هي محور الدراسة :

- ١- ما هو مفهوم القيمة العادلة طبقا لمعايير التقارير المالية ؟
- ٢- ما هو مفهوم الشراكة بين القطاعين في مصر؟
- ٣- ماهي الإصدارات المحاسبية التي تناولت العوامل المؤثرة على منفعة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام محاسبة القيمة العادلة ؟

أهداف الدراسة :

في ضوء المشكلة البحثية المطروحة يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقييم أثر القيمة العادلة لعقود الشراكة على منفعة المعلومات المحاسبية .

ويتفرع من الهدف الرئيسي عدة اهداف فرعية هي كالاتي :

- ١- تحديد قياسات القيمة العادلة لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر
- ٢- تحديد مشكلات القياس والافصاح المحاسبي التي تواجه هذا النوع من الاتفاقيات .

اهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من الناحية الاكاديمية من مصدرين :

المصدر الاول: أهمية موضوع الدراسة في الفكر المحاسبي المعاصر حيث يعتبر موضوع القيمة العادلة ، وعقود الشراكة ، ومنفعة المعلومات المحاسبية من الموضوعات التي شغلت الفكر المحاسبي في الآونة الاخيرة

، فقد اثير في الفترة الاخيرة الكثير من الجدل حول منفعة المعلومات المحاسبية ، وشفافية القوائم المالية ، ومدي قابليتها للمقارنة، خاصة في ظل عولمة اسواق راس المال والحاجة الي جذب المستثمرين لترشيد قراراتهم الاستثمارية .

المصدر الثاني: تساهم الدراسة في تقييم أثر القيمة العادلة لعقود الشراكة على منفعة المعلومات المحاسبية أما من الناحية العملية : تتبع أهمية الدراسة في تقديمها دليل عمليا لتقييم منفعة المعلومات المحاسبية طبقا للقيمة العادلة لعقود الشراكة ، خاصة وان موضوع الشراكة من المواضيع التي ظهرت بقوة علي الساحة المصرية في الآونة الاخيرة خاصة في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري ، خاصة مع ضرورة التحول لمعايير التقارير المالية ، لما لها من تأثير علي منفعة المعلومات المحاسبية وما تقدمه من قرارات مفيدة للمستثمرين حتي يتم اتخاذ قراراتهم علي اسس سليمة

المبحث الأول

محاسبة القيمة العادلة وتأثيرها علي منفعة المعلومات المحاسبية

تزايد دور المؤسسات المالية في بيئة الأعمال المعاصرة ، وتزايدت الحاجة الي ضرورة الاعتماد علي المعلومات المحاسبية خاصة في ظل الاقتصاد العالمي ، وعولمة راس المال ، والتطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات ونشر التقارير المالية علي شبكة الانترنت ، لذلك فقد بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ عام (٢٠٠١)، بتطوير مجموعة موحدة ذات جودة عالية ومقبولة دوليا من معايير التقارير المالية ، باعتبارها أحد ضوابط انتاج المعلومات التي تتسم بالشفافية لتعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات بهدف حماية أصحاب المصالح . (أحمد ، ٢٠١٣) عند تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية تنتج بعض الثغرات خاصة في معالجة الادوات المالية ومشتقاتها ، لذلك تم التحول الي مفهوم القيمة العادلة الذي يعد أساس للقياس والافصاح للعمليات المالية التي تتم داخل اي منظمة لذلك أصبحت المنشآت مطالبة بالافصاح بشكل تفصيلي عن عناصر وبنود القوائم المالية التي يتم قياسها وفقا للقيمة العادلة ولكن لا يمنع هذا من وجود اسلوب مختلط يجمع بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في القياس حيث ان لكل منهم ايجابياته وسلبياته ، فعندما يتم الاعتماد علي التكلفة التاريخية للحصول علي المعلومات المحاسبية فانها عادة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية لكنها لا تكون ملائمة ، اما عند الاعتماد علي القيمة العادلة يتم الحصول علي المعلومة وتكون ملائمة لكنها غير موثوقة لذلك لا بد من وجود اسلوب يجمع بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للحد من السلبيات لكل من الاسلوبين (جمعه، ٢٠١١) يعد استخدام مقياس القيمة العادلة من المؤثرات الايجابية لجعل القوائم المالية ذات موثوقية وقابلية للفهم ويعد الهدف من استخدام اسلوب التقييم عن طريق القيمة العادلة هي ان يتم التبادل علي اساس تجاري تحفزه اعتبارات العمل بسبب تعدد العوامل التي تؤثر في القيمة العادلة للاداة المالية وذلك عند استخدام اساليب التقييم ،ويعد الاسترشاد بالقيمة العادلة من المقاييس التي تجعل عند استخدامها قوة شرائية عالية لاصول الشركة ، حيث ان تعريف القيمة العادلة مبني علي اساس ان منشأة المشروع مستمرة في النشاط وان استخدمها يمكن المستثمرين من اجراء مقارنات بين المنشآت المتشابهة ، ويعطي قدرة تنبؤية علي الاحداث الاقتصادية الطارئة الامر الذي يمكن من قياس الادوات المالية لصنع القرار الاستثمارية ، وادارة وقياس المخاطر لذلك وبناء علي ماتم الاشارة اليه سابقا يتضح ان هناك اتفاق بين الباحثين علي وضوح مفهوم القيمة العادلة لانها تعتمد في تعريفها علي وجود سوق نشط ، واسعار متاحة للجميع (حماد، ٢٠٠٣) لقد ظل الاعتماد فترة طويلة علي التكلفة التاريخية كاساس للمعالجات المحاسبية الا ان مقتضيات خصائص جودة المعلومات المحاسبية ، أدت الي الخروج من هذا النمط ، لذلك فقد اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية ، لذلك فقد اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية معيار رقم (١٥٧) ، والذي بدأ سريانه في (٢٠٠٧)، وذلك بشأن تعريف وانشاء اطار للقيمة العادلة ، لذلك فقد عرف المعيار القيمة العادلة علي انها " السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع احد الاصول ، أو هو المبلغ الذي يدفع عند تحويله لاحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس " (يونس، ٢٠١١) هناك عوامل يتم الاستناد اليها عند اختيار الاسلوب الملائم للتقييم في حالة وجود سوق غير نشط ، وهي كالآتي :

- ١- الاعتماد علي الفائدة بالسعر الاساسي بمعنى الاخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود والتي تشتق من اسعار السندات الحكومية ، او السعر الخالي من أي مخاطرة
- ٢- أسعار صرف العملات الاجنبية ومخاطر الائتمان

- ٣- أسعار ادوات حقوق الملكية ، ويمكن الحصول عليها باستخدام الاساليب التي تعتمد علي القيمة الحالية لتقدير سعر السوق الحالي
- ٤- ان اجراء المقارنات للبيانات التاريخية المعدة سابقا تحد من مخاطر الدفع المسبق
- ٥- يتم اجراء مقارنة بين التكاليف ، والاتعاب الحالية التي يتحملها المشاركون الاخرون في السوق للوصول الي تكلفة خدمة الاصل أو الالتزام المالي

- * اهمية محاسبة القيمة العادلة * (مالك ، واخرون ، ٢٠١٥)
- * تقيس قدرة المنشأة علي التخصيص الامثل للموارد المتاحة لديها
- * تساعد المستثمرين علي فهم مدي دقة القوائم المالية المعدة
- * تعتبر اكثر ملاءمة لكلا من المستثمرين والمقرضين الا انها تظهر الوضع الحالي والمستقبلي للمنظمات التي تنتهج استخدام القيمة العادلة
- * تقوم علي تحسين جودة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية
- * التقليل من مشكلة الارباح الوهمية للاصول المالية ذات الجودة المرتفعة ، والتي تعتبرها المنشآت مكاسب حقيقية ، ولذلك يتم الاحتفاظ بالاصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب الخسائر المحققة

المبحث الثاني

اتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مصر

تعتبر الضغوط المتزايدة علي الميزانيات الحكومية ، وعدم كفاية الاستثمارات بالاضافة الي القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات ، والوكالات الحكومية وتم تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية الاساسية الاقتصادية مثل الاتصالات اللاسلكية ، والطاقة والمياه ، والطرق ، وقد بدأ مؤخرا الالتفات نحو البنية الاساسية الاجتماعية مثل الصحة ، والتعليم ، والخدمات الاخرى ولكن من المتعارف عليه ان هذه الخدمات تقدم بشكل اساسي من قبل القطاع العام اذا يستلزم ضخ استثمارات كبيرة ، وتميل عملية تسعير هذه الخدمات لاعتبارات اجتماعية منها عدم المرونة ، وعادة الخدمات التي تقدم عن طريق القطاع العام تتسم بانخفاض درجة كفاءتها ، وارتفاع اسعارها ، وقلّة انتشارها واهمال صيانتها (علي، ٢٠١٣).

اصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأونة الخيرة احدي المفاهيم المتداولة بشكل كبير علي مستوي الاسهامات القانونية وأدبيات المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنوك العالمية ، وغيرها من المؤسسات المالية ولم يتاتي ذلك بمحض الصدفة ولكن برز من خلال عدة عوامل : (صندوق النقد، ٢٠٠٧)

- * لا يستطيع القطاع العام تحقيق التنمية المستدامة بمفرده .
- * التحملات المتزايدة علي الميزانيات العامة للدولة .
- * تعدد المجالات والمشروعات يؤدي الي محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية
- * وضع أليه ومسار لمنح العقود ، ومساعدة الحكومة في تحديد المشاريع .
- * ادارة ومتابعة العقود من خلال تقديم المساعدة للاجهزة الحكومية

ظهر مصطلح المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مصر بقوة في البيئة المصرية، خاصة بعد فتح الباب أمام المستثمرين للاستثمار في مصر في المشروعات التي تحتاج الي وقت ورؤس أموال كبيرة ، ويستند اسلوب المشاركة علي عدة ابعاد منها المحاسبي ، والاقتصادي ، والاداري ، مصطلح المشاركة المعروف الان ، (Public- Private-Partner ship)، فقد وضعت له الوحدة المركزية تعريف

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد له لذا تم تعريفه عن طريق الوحدة المركزية وهي الوحدة المسؤولة عن وضع السياسات ،والاجراءات بوزارة المالية لمشروعات المشاركة بين القطاعين فقد تم تعريف المشاركة علي انها " طريقة لتقديم الخدمات العامة التي تتعاقد من خلالها الحكومة مع شركات القطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل البنية التحتية العامة أو الاستخدام الخاصة بالحكومة ذاتها وفي نهاية مدة التعاقد تؤول اصول البنية التحتية الي ملكية الدولة وبذلك يزداد مخزون الاصول العامة للدولة" (دليل الهيئة ، ٢٠٠٩)

وقد قام بتعريفها عقل علي انها " مجموعة من الاتفاقيات والترتيبات القانونية المشتمة علي عدد من العقود والاتفاقيات يتم من خلالها السماح للقطاع الخاص بتمويل وتصميم وبناء وتشغيل أو استغلال المشروع مقابل

الحصول على إيرادات محددة ومتفق عليها بين الطرفين وهما الجهة الادارية المتعاقدة ، والقطاع الخاص (عقل، ٢٠١١)

وقد قام بتعريفها (Ross & Bitingness, 2004) ، علي انها " احد أشكال التعاون بين القطاعين التي يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديم هذه الخدمات بنفسه بصورة مباشرة

لذلك يتضح مما سبق ان كل المفاهيم والتعريفات المرتبطة بموضوع الشراكة تشير الي نفس المدلول للمصطلح وهو ان عقود الشراكة عبارة عن الترتيبات والاتفاقيات التي تلتزم فيها الدولة بتقديم كل التسهيلات للقطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل واستغلال المشروع مقابل الحصول علي إيرادات محددة ومتفق عليها علي ان تؤول الاصول الاساسية او الاصول العامة للدولة في نهاية مدة التعاقد.

ثانيا: أهمية أو مميزات الشراكة بين القطاعين

١-مناخ الميزانية العامة للدولة (Murphy,2008)

يعد الهدف الرئيسي لعملية المشاركة هو ان الدولة تسمح بنقل عبء تمويل الاصول العامة الي القطاع الخاص، بحيث انها لا تتطلب انفاق مباشر من قبل القطاع العام، فالشركات تسمح للحكومات التي تعتمد اسلوب المحاسبة النقدية في تسجيل بنود الانفاق باطالة فترة السداد من خلال توزيع تكلفة راس مال المشروع علي مدي سنوات العقد بدلا من ان يتم سدادها مباشرة دفعة واحدة وتسجيلها بصورة اجمالية في الموازنة العامة كما الحال في المشتريات العامة للدولة ، ومن ثما يتم سداد تكلفة المشاريع من قبل المستهلكين في صورة رسوم أو يتم تحميل هذه التكاليف علي ميزانية القطاع العام في شكل اقساط علي مدي عمر المشروع . هناك جاذبية سياسية لاسلوب المشاركة بالنسبة للحكومات ، وهو ارجاء الانفاق علي المشاريع التي تحتاج الي مدة طويلة ، دون التخلي عن مزايا الانفاق وسرعة دوران راس المال ، بما يساعد في تجاوز القيود قصيرة الاجل التي تواجه الاستثمار العام نتيجة الاستثمارات في المشاريع طويلة الاجل بما يقوم بدوره في انخفاض معدلات التكاليف المرتبطة بتنفيذ المشاريع المترتبة علي القيمة الزمنية للنقود والضغط التضخمية في الاقتصاد ولا سيما تجدر الاشارة الي ان التوسع الكبير في نماذج الشركات التي يقوم فيها القطاع العام بشراء الخدمات المنتجة من القطاع الخاص مقابل مدفوعات دورية ، قد يؤدي الي حدوث أثار مشابهة للاقتراض بالنسبة للحكومة ، كما ان النماذج التي تتضمن تحويل المرافق الي القطاع العام في نهاية مدة العقد من شأنها تحميل القطاع العام تكاليف اضافية مثل تكاليف اليد العاملة ، وزيادة تكاليف التشغيل وتحويل تكاليف صيانة المرافق الي القطاع الخاص ، لذلك فالتوسع الكبير في مبادرات التمويل الخاص دفع فريق المعارضين لاسلوب المشاركة الي تجاهل مزايا الشراكة ، والنظر فقط الي هذا الاسلوب علي انه مجرد اقتراض من خارج الميزانية العامة من قبل الحكومات ، الامر الذي يدعوا بالتبعية الي تغيير قواعد المحاسبة المتبعة في اعداد الموازنة العامة للدولة ، ويتم عوضا عنها اتباع اسلوب أساس الاستحقاق، ويعتبر هذا الاسلوب من الاساليب التي تعكس التكاليف الحقيقية لمشاريع الشراكة بما يسمح بملاحظة المزايا والعيوب لهذا الاسلوب بالنسبة للحكومات بما يسمح بملاحظة المنافع المتوقعة والمزايا المتحققة من اتباع اسلوب المشاركة بين القطاعين (علي، ٢٠١٣).

٢-القيمة المقابلة للنقود: (Andres,2006)

وهو ما يعني تقديم المشروع بنفس مستوي الجودة بنقود اقل ، أو تقديم المشروع بجودة عالية مقابل نفس المقدار من النقود وفي هذا الصدد هناك عدد من العناصر تمثل المصادر أو الدوافع لاتباع اسلوب القيمة مقابل النقود وهي كالاتي

أ-نقل المخاطر :

يفترض في أسلوب المشاركة نقل المخاطر الي الطرف الاقدر علي ادارتها بأقل تكلفة ويعتبر نقل المخاطر احدي أقوى الحجج التي يستند عليها القطاع العام في تحقيق منافع من خلال نقل مخاطر المشروع الي القطاع الخاص والتي تتمثل في المخاطر التجارية ، والمتمثلة في مخاطر التصميم ، مقابلة معايير تقديم الخدمة ، ومخاطر الصيانة الدورية للشركة محل المشروع لذلك تلجأ الحكومة الي اسلوب المشاركة كأحد أساليب التحوط في مقابل الاخفاقات الحكومية في تحمل هذه المخاطر ، والتي من أمثلتها اغفال الصيانة الدورية للاصول المملوكة للدولة علي حساب الاستثمارات الجديدة في المشاريع المختلفة التي تمتلكها الدولة .

ب-تحديد المسؤولية عن تكاليف المشروع علي مدار العمر الافتراضي له : (جاهين، ٢٠٠٨)

تتمثل طبيعة عقود الشراكة في انها عقود طويلة الاجل ، لذلك تمتد مسؤولية القطاع الخاص لتشمل بناء المرفق وتشغيله وتقديم خدماته ، وهو ما يوفر الحافز لدي القطاع الخاص لتقديم الخدمة أو المنتج بأفضل تكلفة وبأعلي جودة لذلك فالقطاع الخاص يكون علي استعداد لانفاق مزيد من التكاليف علي تكلفة راس المال الاولية وذلك يحقق وفر أكبر في تكاليف الصيانة ، علي مدي سنوات العقد ، وطبيعة العقود طويلة الاجل تمنح لمستثمري القطاع الخاص مجالاً زمنياً اكثر لتغطية تكاليف الاستثمار وهو ما يمنحهم مصدر قوي لتعميق الخبرات في الادارة وهو ما يحقق مكاسب كفاءة ، ويقلل من الضغوط التنافسية لضمان عدم خسارة العقد.

ج- مقاييس الأداء والرقابة :

وقفا لهذا الاسلوب يتطلب الامر من الحكومة تطبيق رقابة سليمة علي العقود ، مع الاحتفاظ بقاعدة معلومات متاحة للجمهور العام ، لقياس اداء القطاع الخاص من خلال ادارته للمخاطر المحولة اليه وقياس مهارته في حسن ادارتها .

د- ادارة العقد من قبل القطاع الخاص والمهارة في ادارة التعاقد :

يعتمد القطاع الخاص علي حسن استغلال مهارته في اختيار المشاريع المحفزة للربح ، والذي يعتمد عند اختيارها علي مواصفات المخرجات من خلال الشركات لذلك يسمح بنقل مهام البحث والتطوير الي القطاع الخاص للاستفادة من ابتكاره في مجال التطوير والتصميم وتقديم الخدمات بما يضمن تقديم المشروع في الزمن المحدد وضمن الميزانية المخطط لها من قبل القطاع العام .

هـ- المنافسة في عملية التعاقد :

(Ganelli&Tervala,2010)

في سياق سعي الحكومة للحصول علي مشاريع ذات جودة عالية ، باقل تكلفة تقوم الحكومة بتوضيح نتائج المخرجات المطلوبة باسرع وقت بما يضمن حسن سير عملية التعاقد وهذا ما يخلق نوع من المنافسة بين الشركات التي تسعى للحصول علي التعاقد مع الحكومة .

٣- حسن ادارة التكاليف بكفاءة :

(Grimesy&Lewies,2005)

نتيجة لزيادة المنافسة بين القطاعات للحصول علي العقد ، مع الاستجابة لقوي السوق في العرض والطلب ، وتكامل انشطة المشاريع ، وتحسين عملية نقل المخاطر ، من القطاع العام الي القطاع الخاص اذا تم ذلك في سياق الخطة الموضوعية ، فذلك يؤدي بالتبعية الي زيادة كفاءة التكاليف .

٤- توفير الوقت عند تقديم الخدمة :

نتيجة لسرعة القطاع الخاص للحصول علي الايرادات من المشروع فان ذلك يؤدي الي توفير الوقت اللازم لانتهاء المشروع ، دون المساس بجودة الخدمة ، أو السلعة المقدمة حيث ان القطاع الخاص مسئول أمام المساهمين عن ضمان عدم تآكل الارباح ويحدث التآكل نتيجة لارتفاع رسوم الفوائد والاقساط وبالتالي تنتج خسائر اذا تم التأخير ، لذلك يقوم القطاع الخاص بمحاولة توفير الوقت عن طريق انهاء المشروع في الوقت اللازم حتي يتسني له الحصول علي ايراداته باقصي سرعة ممكنة .

٥- الاصلاح الاقتصادي الناتج من عملية المشاركة : تحقق عقود الشراكة عدة جوانب في عملية الاصلاح الاقتصادي وهي كالآتي:

*الشفافية والمحاسبة : بمعنى عدم تجزئة التكاليف أو اخفائها مما يؤدي الي الوضوح الكامل في التكلفة الحقيقية للعقد بما يسهم في تعزيز مبادئ المساءلة والافصاح عن كيفية ادارة الموارد الخاصة بالعقد .

*تنمية مهارة التنافس في التعاقد بين الشركات والحكومة : (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧)

وجود التنافس بين الشركات التي تتقدم لادارة العقد يوفر مقياساً سليماً لمقارنة تكاليف العقد من قبل القطاع العام .

*الادارة لمشروع المشاركة : ينحصر دور الحكومة في التخطيط للخدمة ومراقبة الاداء بدلا من ان تكون مقيدة بعملية التوفير المباشر للخدمة أو السلعة .

سلبيات أو عيوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص : (دليل الهيئة ، ٢٠٠٩)

علي الرغم من المزايا العديدة التي يقدمها أسلوب الشراكة الا ان ذلك لا ينفى وجود بعض السلبيات أو العيوب لهذا الاسلوب منها :

١- التكلفة المالية :

وتتمثل التكلفة المالية في تكاليف الاجراءات الخاصة بالتعاقد السابقة لتنفيذ المشروع والمتمثلة في تكاليف الاستشارات ، ودراسات الجدوي ، وصياغة العقد ، وادارة الترسية ، والتفاوض حول العقد وصولا الي منح الموافقات واستخراج التراخيص ، بالاضافة الي تكاليف سريان وصيانة العقد ، ويتم ارجاع تكاليف العقد علي الشركات الي ارتفاع تكاليف الاقتراض الخاص والحاجة لتحقيق الارباح مقابل تحمل المخاطر ، في حين ترتفع التكاليف الخاصة بتمويل المشروع المستند علي التمويل بالاسهم ، من خلال الاقتراض علي اساس تجارية ، وفي اطار الشراكة يتم حساب تكلفة المخاطر المحولة الي القطاع الخاص ، في شكل عائد يحصل عليه مقابل تعهده بتحمل المخاطر بحيث يصبح الربح دالة عن المخاطر التي تواجه المشروع لذا وفي هذا السياق يري المؤيدون لاسلوب الشراكة ، ان تكاليف المعاملات تتجه للانخفاض مع تنامي الخبرة في مجال ادرارة العقود ونمذجتها في صورة عقود معيارية ، كما ان فريق المؤيدون يستند في ان تقييم تكلفة الاموال بين نمطي الشراكة والتعاقدات التقليدية يجعل المقارنة خاطئة ، حيث انها تفشل في تحديد الطرف الذي يتحمل المخاطر ، في التعاقدات الحكومية التقليدية ، لذلك يتم افتراض ان المشروع خالي من المخاطر علي اساس انخفاض تكلفة الاقتراض ، حيث ان المخاطر الناتجة يتم تغطيتها من قبل القطاع الخاص ، لذا عند اجراء المقارنة لا بد من الاخذ في الاعتبار صافي المنافع التي تراعي جميع العوامل الأخرى.

٢- فقدان المرونة :

نتيجة لطبيعة العقود وهي طول المدة ينتج نوع من الجمود وعدم المرونة ، ويأتي ذلك من خلال تخفيض خيارات الانفاق المتاحة نتيجة للالتزامات المالية طويلة الاجل التي تترتب علي الحكومة من عقود المشاركة .

٣- وجود فجوة ثقافية بين القطاعين :

كلا من القطاعين له سياسته المتبعة ففي العادة يهدف القطاع العام الي تقديم خدمة أو سلعة متاحة للجميع وذلك نتيجة اعتبارات اجتماعية وسياسية ، اما عن سياسة القطاع الخاص فهو يهدف الي تقديم سلعة أو خدمة بجودة عالية ولكن شرط تحقيق ربح عالي لاسترداد راس ماله المدفوع في المشروع للاستثمار في مشاريع اخري

٤- انخفاض مستويات المساءلة:

تعتبر مشاركة القطاعين في تحمل المخاطر يؤدي بالتبعية الي انخفاض مستوي المساءلة تحت ستار (السرية التجارية)

٥- العمالة الموجودة بالقطاع العام :

عادة ما تنشأ مخاوف مرتبطة بمصير العمالة القائمة في المشروع وشروط العمل ، وهو ما يتطلب التعامل بحذر عند صياغة اتفاقية الشراكة وتوضيح البنود الخاصة بمصير العمال وتحديث مهارتهم بما يتماشى مع سياسية القطاع الخاص.

المبحث الثالث

الاصدارات المحاسبية التي تناولت محاسبة القيمة العادلة والشراكة بين القطاعين في مصر دراسة (لايقة، ٢٠٠٧)، " القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار " دراسة تطبيقية علي المديرية العامة للمصرف التجاري السوري هدفت الدراسة الي بيان أوجه القصور في القوائم المالية الحالية في الايفاء باحتياجات مستخدميها من المعلومات ، وايضا الي بيان مستوي التزام المصارف في سوريا بنشر القوائم المالية السنوية وقد توصلت الدراسة الي عدم كفاية المعلومات المفصح عنها في القوائم ، وقد أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية في اعداد وعرض القوائم المالية .

دراسة (صالح، ٢٠٠٩)، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية "

هدفت الدراسة الي مناقشة معايير المحاسبة الدولية التي تناولت محاسبة القيمة العادلة مع ما يقابلها مع المعايير المصرية ، واهم مشاكل تطبيقها وانعكاساتها علي جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات والبنوك بالبورصة المصرية وقد توصلت الدراسة الي ان تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة تؤثر بشكل ايجابي علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وان معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع التكلفة التاريخية ، الا انها اقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية ، وقد أوصت الدراسة بالعمل علي اصدار معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن القيمة العادلة مع توضيح مفهوم واضح للقيمة العادلة ، وأسس القياس ومتطلبات الافصاح عن طريق القيمة العادلة.

- دراسة (عقل ، ٢٠١٠)، " نموذج مقترح للمحاسبة عن اتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص لأغراض اعداد التقارير المالية لشركات البنية الأساسية "

هدفت الدراسة الي وضع نموذج معياري إرشادي للمحاسبة عن اتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ، وقد توصلت الدراسة الي عدم ملائمة التفسير الدولي رقم (١٢) في المعالجة المحاسبية في شركات البنية الأساسية في مصر ، نظرا لاعتماد التفسير على مفهوم السيطرة للقطاع الخاص ، وهذا بطبيعته لا يلائم شروط المشاركة والطبيعة الخاصة به

دراسة (عقل ، ٢٠١٠)، " اطار مقترح للمعاملة الضريبية لاتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مصر " دراسة اختبارية .

هدفت الدراسة الي محاولة بناء اطار مقترح للمعاملة الضريبية لاتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مصر .

وقد توصلت الدراسة الي وجود مشكلات ضريبية تواجه تطبيق هذه الاتفاقيات وقد قام الباحث بتقسيم هذه المشكلات الي أربع مجموعات وهي

مشكلات مرتبطة بالدخل الضريبي لشركة المشروع.

مشكلات مرتبطة بالاستهلاك المالي لراس مال شركة المشروع.

مشكلات مرتبطة بخضوع عمليات شركة المشروع للضريبة العامة على المبيعات.

مشكلات مرتبطة بخضوع عقارات المشروع للضريبة على العقارات المبنية.

لذلك اوصى الباحث ، الي ضرورة الاسترشاد بالاطار المقترح الذي كان مجال بحثه لأنه يفيد في حل المشكلات الضريبية الناتجة عن عمليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص .

-دراسة (عقل ، ٢٠١١)، " نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي في شركات البنية الأساسية في مصر في ضوء معايير التقرير المالي الدولية "

هدفت الدراسة الي بناء نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي في شركات البنية الأساسية في مصر في ضوء معايير التقرير المالي الدولية ، وقد توصلت الدراسة الي ان هناك علاقة بين مكونات النموذج المقترح والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات البنية الأساسية لذلك قام الباحث بوضع توصية ، بضرورة استخدام النموذج المقترح للإفصاح المحاسبي في شركات البنية الأساسية وايضا ضرورة الاسترشاد به في اصدار معيار للمحاسبة في هذه الشركات

-دراسة(جمعة ، ٢٠١١)، " تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة في تطوير البيانات والمؤشرات المالية في سوق عمان المالي "دراسة تطبيقية مقارنة

هدفت الدراسة الي تقييم مدي تاتي استخدام محاسبة القيمة العادلة في تطوير البيانات والمؤشرات المالية في سوق عمان المالي ، وقد قامت الدراسة بتقييم التطورات والدراسات السابقة في مجال محاسبة القيمة العادلة وذلك من خلال اجراء دراسة تطبيقية مقارنة علي البيانات والمؤشرات المالية المستخدمة في سوق عمان المالي ، وقد توصلت الدراسة الي هناك اختلافات في البيانات المالية التي قامت علي اساس القيمة العادلة في اعداد البيانات ،

والتي لم تقم في اعدادها علي هذا الاساس ، وايضا توصلت الدراسة الي انه الان لا يوجد من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين علي مفهوم محدد للقيمة العادلة او طريقة محددة لقياسها علي الرغم من تأثيرها علي جودة المعلومات المحاسبية وخاصة عند استخدام اساليب التقييم في حالة وجود سوق غير نشط وان تكاليف خدمة الاصل أو الالتزام المالي تجعل البيانات أكثر تقلبا لما هو في الحقيقة وقد اوصت الدراسة بضرورة العمل بحذر عند استخدام القيمة العادلة في اعداد البيانات المالية ، وان أنظمة الرقابة التي تتم علي تناسق البيانات تكون مناسبة للافتراضات المستخدمة.

-دراسة (ابراهيم، ٢٠١٣)، " أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة (IFRS,IAS) على الخصائص الموضوعية النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة الي بيان أثر التزام الشركات المساهمة بقياس القيمة العادلة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة (IFRS,IAS)، وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المالية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وقد توصلت الدراسة الي ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة يزيد من درجة الملاءمة والموثوقية، والقابلية للمقارنة للمعلومات المتضمنة في تقاريرها المالية.

التعقيب على الدراسات السابقة

١- اتفقت كل الدراسات السابقة علي ان انه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الشراكة ان كل التعريفات تشير الي ان عقود الشراكة هي عبارة عن الترتيبات والاتفاقيات التي تلتزم فيها الدولة بتقديم كل التسهيلات للقطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل واستغلال المشروع مقابل الحصول علي ايرادات محددة ومتفق عليها علي ان تؤول الاصول الاساسية او الاصول العامة للدولة في نهاية مدة التعاقد.

٢- اتفقت كل الدراسات السابقة علي ان القياس والافصاح عن طريق القيمة العادلة من المؤثرات الايجابية لجعل القوائم المالية ذات موثوقية وقابلية للفهم ، وذات جودة عالية ، وان القيمة العادلة "هي السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الاصول ، وان يدفعه عند تحويله لاحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس " .

٣- اتفقت معظم الدراسات علي ان هناك بدائل لقياس القيمة العادلة والجدل الواسع حول تقييم نتائج تطبيق تلك البدائل علي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ومن ثم علي قرارات المستثمرين ، وقد تزايدت الحاجة الي ضرورة الاعتماد علي المعلومات المحاسبية ، في ظل الاقتصاد العالمي وعولمة اسواق راس المال، والتطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات

• ثانيا : المعلومات المحاسبية (الجنابي،النعيمي ، ٢٠١٤)

يمكن تعريفها علي انها كافة البيانات المالية وغير المالية المتعلقة باحداث الوحدة الاقتصادية ، وتعد الوسيلة التي تمكن مهنة المحاسبة من ممارسة وظائفها بشكل جيد وهي التحديد، والقياس، والتسجيل ، والتوصيل حتى يتمكن معالج البيانات من تحويلها الي معلومات في شكل تقارير وقوائم مالية يتم استخدامها من قبل الجهات الداخلية والخارجية لاتخاذ القرارات الرشيدة

• أهمية المعلومات المحاسبية : (عباس، ٢٠١٣)

تتمثل أهمية المعلومات المحاسبية في عدة نقاط هي :

- ١-يعتبر الافصاح عن المعلومات المحاسبية من أفضل الوسائل التي تحدد افضل الطرق لتمويل المنشأة
- ٢-توافر المعلومات المحاسبية يؤدي الي انخفاض درجة عدم التأكد التي تحيط بالقرار المراد اتخاذه.
- ٣-توافر المعلومات المحاسبية من شأنه مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الادارية المختلفة .
- ٤-بغض النظر عن الجهة المتخذة للقرار فان المنتج النهائي هو ثمرة اتخاذ القرار من الإدارة .

تعد المعلومات المحاسبية المخرج الرئيسي لأى نظام محاسبى يدوى أو آلى وحتى تكون هذه المعلومات ذات جودة لا بد لها من الوصول الى بعض الخصائص التى تجعل المعلومات الواردة فى البيانات المالية مفيدة للمستخدمين ، مما يتطلب مواكبة التغيرات فى بيئة تكنولوجيا المعلومات ، حتى يتم الانسجام بين هذه المعلومات واحتياجات المستثمرين ومتخذى القرارات الاستثمارية عند عرض القوائم المالية ، يتم استخدام خصائص المعلومات المحاسبية لتقييم مستوى جودة المعلومات حتى يستطيع متخذى القرار المفاضلة بين البدائل المتاحة عند اتخاذ القرار ، لذا فخصائص المعلومات تميز بين المعلومة الجيدة والمعلومة الرديئة ، لذلك يمكن الوصول الى تعريف للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على انها ، " مجموعة الخصائص التى تقاس بها جودة المعلومات المحاسبية ، ومدى ملاءمة هذه المعلومات لمتخذى القرارات

• الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل محاسبة القيمة العادلة . (جعارة، ٢٠١٢).

تعتبر المعلومات المحاسبية هى الأساس فى ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لذا يمكن النظر الى المحاسبة على انها نظام معلومات يهدف الى توفير معلومات لازمة لترشيد القرارات لدى مستخدمى القوائم المالية الا ان هذه المعلومات لا تحقق الغاية المنشودة منها الا اذا كانت تتسم ببعض الخصائص التى تجعلها مفيدة للمستخدمين وفى أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة يمكن الوقوف على آثار تطبيق هذا المنهج فى المحاسبة على مجموعة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وذلك كما يلى :

١- ملاءمة المعلومات المحاسبية فى ظل تطبيق القيم العادلة :

تعتبر خاصية الملاءمة من الخصائص الرئيسية للمعلومات عامة ، والمعلومات المحاسبية خاصة وتعرف الملاءمة على انها قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين ومساعدتهم فى تقييم كافة الاحداث ، الماضية والحاضرة والمستقبلية ولا يمكن ان تكون المعلومة ملاءمة الا اذا توافر فيها الخصائص الفرعية التالية وهى :

- ملاءمة المعلومات فى التوقيت المناسب

- ملاءمة المعلومات فى التنبؤات المستقبلية

- ملاءمة المعلومات للتقييم وامكانية التحقق

عندما يتم استخدام القيمة العادلة فى اعداد البيانات المالية لا بد ان يكون لها أثر على ملاءمة المعلومات المحاسبية ، لقد نصت الفقرة (٧٨) من المعيار المحاسبى الدولى رقم (٣٢) الصادر عن (IASB)، يتم تطبيق المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة بشكل أوسع فى الاغراض التجارية لتحديد الوضع المالى للمشروع ، وتكون هذه المعلومات ملاءمة اذا تم اخذها من مستخدمى البيانات المالية ، لانها فى هذا الوقت تعكس تقديرات الاسواق المالية للقيمة الحالية ، لذلك اكتسبت القيمة العادلة فى الأونة الاخيرة دعما ملحوظا من الاوساط المهنية المختلفة للمحاسبة لانه من الصعب اهمال ما تحققه القيمة العادلة فى تقييم الوضع المالى للمنشأة ، لانها تمتد متخذى القرار بالقيم السوقية السائدة مما يعطها قدرة تنبؤية بالنتائج اذا ما تم مقارنتها بالتكلفة التاريخية لذا تعتبر المزايا المفاهيمية للقيمة العادلة من أكثر الخواص ملاءمة للقياس لذلك وفى الوقت الحاضر ، ازدادت حاجة متخذى القرارات الاقتصادية الى الحصول على المعلومة فى الزمن المناسب، لان اى معلومة تفقد الكثير من قيمتها بمرور الزمن ، لذا اصبح التوجه اكثر الى مدى ملاءمة المعلومات التى توفرها محاسبة القيمة العادلة بدلا من الاعتماد على التكلفة التاريخية

٢- موثوقية المعلومات طبقا للقيمة العادلة (عباس، ٢٠١٣)

يتم تعريف الموثوقية على انها نوعية المعلومات التى تكون خالية الأخطاء وبعيدة عن التحيز ، لان مستخدمى المعلومات المحاسبية لا يتوافر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم المحتوى الفعلى للمعلومات ، وحتى يتم تحقيق الموثوقية فى المعلومات المحاسبية لا بد من توافر عدد من الخصائص الفرعية وهى :

* القابلية للتحقق : الوصول الى اتفاق من كافة الاطراف على نتائج القياس لنفس المعلومة محل القياس فى الوقت ذاته .

* الصدق فى العرض: يعنى مطابقة الاقام المحاسبية ، بالحقائق الفعلية .

* الحياد: يعنى توافر أدلة ثبوتية تؤكد صدق المعلومة بما يخدم كافة الافراد بعدالة وتوازن.

٣- الثبات للمعلومات طبقا للقيمة العادلة (ابراهيم، ٢٠١١)

يقصد بالثبات فى المعلومات المحاسبية هو ان تتبع الوحدة المحاسبية نفس المعالجات المحاسبية لنفس الحدث من فترة لآخرى ، وفقا لنص معايير المحاسبة الا ان ذلك لا يمنع الوحدة المحاسبية من تغيير بعض الطرق المحاسبية التى تتبعها من فترة الى أخرى اذا ثبتت أفضليتها وملاءمتها ، ولكن بشرط ان تقوم الوحدة بالافصاح عن المبررات التى أدت الى التغيير وأثره على القوائم المالية المعدة .

٤-قابلية المعلومات للمقارنة فى ظل القيمة العادلة (مالك ، واخرون، ٢٠١٥)

يقصد بقابلية المعلومات للمقارنة أن التقارير المحاسبية المعدة لاي منظمة خلال الفترات المالية تكون مفيدة فى حد ذاتها ، ولكنها تصبح أكثر افادة اذا امكن مقارنتها مع تقارير مالية لشركات أخرى لنفس الفترة ، أو فترات أخرى لنفس الشركة مع العلم ان خاصيتى الثبات والقابلية للمقارنة وجهان لعملة واحدة فكلما يتوقف على وجود الاخر ، فاذا كانت المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للقيمة العادلة تفتقر الى الثبات فانها بدورها لا تقبل المقارنة ، لذلك يمكن الوصول الى مجموعة من الملاحظات بشأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل القيمة العادلة ومدى منفعة هذه المعلومات ،والتي يمكن حصرها فى الآتى :

- ١-فى ثبات الاسعار ، تعتبر التكلفة التاريخية أكثر ملاءمة من محاسبة القيمة العادلة فى القياس.
- ٢-فى فترات التضخم وتغير الاسعار ، تعد المعلومات المستخدمة بواسطة القيمة العادلة أكثر ملاءمة فى هذا الوقت لارتباطها بالسوق أكثر .

الدراسة التطبيقية : يتعرض هذا البحث لمعرفة اثر محاسبة القيمة العادلة لعقود الشراكة على منفعة المعلومات المحاسبية ومدى أهمية المعلومات المفصح عنها لاتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة من قبل المستثمرين لذا سيتم معرفة ما اذا كان القطاع التطبيقى يفصح ضمن قوائم عن القيمة العادلة اما لا لذا قام الباحث باختيار شركات الغزل والنسيج المقيدة بالبورصة المصرية وهما شركة الغزل والنسيج بالاسكندرية (سيبينالكس) ، والشركة العربية للغزل والنسيج (بوليفار) وقد تم الحصول على القوائم والتقارير المالية فى الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٨ وهى عبارة عن قوائم ربع سنوية وقد تم الاطلاع على القوائم والتقارير المالية وقد اتضح ان شركات الغزل والنسيج تفصح عن بعض البنود وفقا للقيمة العادلة وباقى البنود بالتكلفة التاريخية ويمكن عرضها كالاتى:

البنود	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
١-الاصول الثابتة والاهلاكات		✓
٢-استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	✓	
٣-المخزون	✓	
٤-العملاء واوراق القبض والمتحصلات الاخرى		✓
٥-المخصصات		✓
٦-اصول محتفظ بها لغرض البيع	✓	
٧-ضرائب الدخل الجارية		
٨-ضرائب الدخل المؤجلة		
٩-تكلفة الاقتراض	✓	
١٠-الاصول والخصوم غير النقدية بالعملات الاجنبية	✓	
١١- مشروعات تحت التنفيذ	✓	
١٢- الاقتراض		✓

✓	١٣- الاصول غير المالية
---	------------------------

عن الضرائب فيتم حسابها وفقا لقانون الضرائب المصرى ، الضريبة الجارية على اساس تقييم الاصول والالتزامات للدخل للفترة الجارية والفترات السابقة ، الضريبة المؤجلة يتم الاعتراف بها باتباع طريقة الفروق المؤقتة بين سعر التكلفة وسعر السوق ، يتضح مما سبق انه يتم الافصاح عن بعض البنود وفقا لمحاسبة القيمة اما العادلة .

النتائج والتوصيات

أولا النتائج : الهدف الرئيسى للتقارير المالية هو تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات ، الامر الذى يدعو الى ضرورة ان تكون هذه المعلومات ذات موثوقية وملاءمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وهو ما يتحقق اذا ما اتبعت الشركة القيمة العادلة

-يتفق معظم المستثمرين على ان العمل وفقا للقيمة العادلة من شأنه تعزيز مبدأ الشفافية والافصاح

ثانيا التوصيات : يجب اتخاذ المزيد من الاجراءات لتحسين طرق التطبيق والممارسة المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة فى المجال العملى

-يجب وضع نماذج لقياسات القيمة العادلة فى حالة اذا ما كانت الاسواق غير نشطة حتى لا تحدث فجوة فى التطبيق، والواقع العملى .

المراجع

-حماد، طارق عبد العال، " مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة فى البيئة المصرية " ، القاهرة ، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثانى ، ابريل ٢٠٠٢، ص ٥١١

-حماد، طارق عبد العال، " ادارة المخاطر- مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف "، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٦

-لايقة ، رولا كاسر، " القياس والافصاح المحاسبى فى القوائم المالية للمصارف ودورها فى ترشيد قرارات الاستثمار " دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجارى السورى ، اللاذقية ، جامعة تشرين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٧، ص ١-٢٠٧

-جاهين، ايمن عبد الحميد، " تقييم تجربة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في جمهورية مصر العربية : دراسة حالة لمشروعات توصيل الغاز الطبيعى "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨ ص 39

-جمعة ، احمد حلمى ، " المدخل السلوكى فى المحاسبة المالية "، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص ١٥٤

-صالح، رضا، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية ، العدد رقم (٢)، المجلد رقم (٤٦) ، يوليو، ٢٠٠٩، ص 1-60.

-عقل ، يونس حسن ، " اطار مقترح للمعاملة الضريبية لاتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص فى مصر " دراسة اختبارية ، مجلة كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، 2010 ، ص 2:65.

-عقل ، يونس حسن ، " نموذج مقترح للمحاسبة عن اتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص لأغراض إعداد التقارير المالية لشركات البنية الأساسية فى مصر "، دراسة اختبارية، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، مجلة المحاسبة والتجارة والتأمين، 2010، ص 2-75

-ابراهيم، عمرو حسن، " نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة فى ضوء الازمة المالية العالمية"،دراسة نظرية،
المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، العدد الثانى، ٢٠١١، ص ٧١-١٢١

-جمعة، احمد حلمى، " تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة فى تطوير البيانات والمؤشرات المالية فى سوق عمان
المالى"،دراسة تطبيقية مقارنة، القاهرة، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد
الثامن والسبعون، السنة الخمسون، ٢٠١١، ص ٨٣٧-٨٧٦

- عقل، يونس حسن، " تقييم وتطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مراجعة اتفاقيات وعمليات المشاركة
بين القطاعين العام والخاص في مصر " دراسة اختبارية، مجلة كلية التجارة و التمويل، جامعة طنطا، العدد
الأول، 2011، ص. 70:2

-عقل، يونس حسن، " نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي في شركات البنية الأساسية في مصر في ضوء معايير
التقرير المالي الدولية " " دراسة اختبارية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،
العدد الرابع، 2011، ص. 75:2

-ابراهيم،نبيل عبد الرؤف،"دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبيةوالعوامل المؤثرة على دقة قياس
القيمة العادلة،القاهرة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، السنة السادسة عشر ٢٠١٢، ص ١٨٧-٢٢٦

-جعارة، أسامة عمر،" المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة للملاءمة والموثوقية، مشكلات التطبيق،
مراجعة بحثية تاريخية لنتائج الأبحاث فى الاسواق المالية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الشرق
الاوسط، العدد التاسع والعشرون، ٢٠١٢، ص ١-١٩

- يونس، خالد، " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الاسهم"،(دراسة تحليلية للشركات
المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٢ ص
١٤٩-١

- أحمد، ولاء، " التجارب الدولية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في ضوء النشر
الإلكتروني للقوائم المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الأول، السنة السابعة
عشر، أكتوبر، ٢٠١٣، ص ١٢٥-١٦٥.

- على، شادي عدنان، " تقييم مشاريع البنية التحتية وامكانية تنميتها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص
في سورية - دراسة قياسية " رسالة دكتوراه غير منشور، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، ٢٠١٣،
ص١-٢٢٦.

-عباس، شرين عبدالله، " مدخل مقترح للمحاسبة عن القيمة العادلة فى ضوء المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية
IFRS بهدف تعظيم جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية "، المجلة العلمية
للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الرابع، العدد الثانى، ٢٠١٣،
ص٥٣-٧٦

-الجنابى، عيد خلف، واخرون،" دور الجانب الاخلاقى للمحاسب الادارى فى جودة المعلومات المحاسبية، بغداد،
جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد العشرون، العدد التاسع
والسبعون، ٢٠١٤، ص ٤١١

- مالك ، محمد حسان، وآخرون، " أثر القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة فى الجنوب الشرقى ،دراسة تطبيقية "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدى مبراح ، ورقلة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد الخامس عشر ، ٢٠١٥ ، ص ٨-١

-عثمان، ابراهيم يعقوب، " اثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، دراسة ميدانية وتطبيقية على عينة من الشركات المدرجة فى سوق الخرطوم للاوراق المالية "، السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠١٦ ، ص ٣٣٣-١

-قضايا اقتصادية ٤٠ " الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص "، دراسة صندوق النقد الدولي ، برناردين اكينوبى،ريتشارد همينغ، غيرد شوارتز، ٢٠٠٧ ، ص ٢٨-١ .

- الوحدة المركزية ، " (2009) الجديد حول البرنامج القومي للشراكة مع القطاع الخاص " ، وزارة المالية : الوحدة المركزية للمشاركة ، يونيه ، ص ٦٠ -١

3-Andres, R "The infrastructure Deficit: current Challenges" paper presented at The second Annual summation on the future of Canada's infrastructure , Toronto,26, September ,2006,p2

19-Grimsey,D.& Lewies,M.K., 'Are public private partnership vale for meny' Journal of accounting forum ,vol 29,2005

20-Ganelli,G,&Terval, J,'puplic infrastructures. Public consumption, and welfare in a Newopen Economy Macro model' Journal of Macroeconomics,vol 32,no 3 , 2010

28-Kieso,Donald, et al , " Intermediate accounting ,IFRS ED ,Wiley &sons, newjerswy,2010,p43

31-Murphy, t, "the case for public -private partnerships in infrastructure" Canadian public administration, vol, 51, no, 1 2008, p, 100